

المشرق



رسالة عامة من سيدنا الاب الأقدس

البابا بيوس العاشر

الى المطارنة والاساقفة والاكليروس والشعب الافرنسي

الى ابنائنا الاحباء

فرنسوا ماري ريشار كردينال الكنيسة الرومانية المقدسة من رتبة الكهنة ومطران باريس
فكتور لويان ليكو كردينال الكنيسة الرومانية المقدسة من رتبة الكهنة ومطران بورجو
بيار مكتور كولي كردينال الكنيسة الرومانية المقدسة من رتبة الكهنة ومطران ليون
يوسف ظيوم لابوره كردينال الكنيسة الرومانية المقدسة من رتبة الكهنة ومطران دين
والى سائر اخوتنا المغتربين مطارنة واساقفة. والى جميع الاكليروس والشعب الافرنسي

ايها الاخوة المحترمون والابناء. الاعزاء والسلام والبركة الرسولية

تفيض. نفسنا هموماً موجبة ويطلع قلبنا حرقاً وعمماً كلما وقف الفكر منا عندكم.

المشرق السنة التاسعة العدد ٦

ومن اين لنا ان نكون على غير هذا الحال بعد اذاعة القانون الذي نقض عهداً قديماً كانت تربط شعبكم بالكروسي الرسولي وأوجد الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا؟ عوقب عزن لا يليق بها؟ فان هذا الحادث لهو من اعظم الحوادث خطراً وشأناً. حادث يقضي على كل ذي راي قويم بان يأسف له لانه شؤم على الديانة والمهياة المدنية مأخوذة غير انه ما كان ليذهل احداً بشرط ان ينتبه ولو قليلاً الى السياسة الدينية المثبتة في فرنسا بهذه السنوات الاخيرة

وانتم كذلك ايها الاخوة المحترمون ما كانت عندهم هذه السياسة لا شيئاً جديداً ولا امرأ مفاجئاً فقد كنتم شهوداً على الضربات العديدة الهائلة التي اترها اولياء الامور مرة بعد اخرى بالديانة. على نقض الزواج المسيحي بشرائع مضادة صراحة لقداسه وحرمة. على اخراج الديانة من المدارس والمستشفيات. على ابعاد الاكليريوس من دروسهم وقوانينهم لاجبارهم على الخدمة العسكرية. على تثتيت وتجريد الجمعيات الرهبانية وايصال اعضائها في اغلب الاوقات الى آخر حد من الحاجة. وقد ألقوا هذه الشرائع بشرائع اخرى ليس بينكم من يجهلها فقد نسخوا القانون الامر بالصلوات الجهارية في افتتاح الحاكم وابتداء الجلسات البرلمانية. ابطاروا علائم الحداد المتخذة من زمان قديم في السفن يوم الجمعة العظيمة. حذفوا من اليعين التي تحنّف في الحاكم ما يشير الى صبغتها الدينية. تقوا من المحاكم والمدارس والجيش والبحرية وجميع المؤسسات العمومية كل عمل او كل علامة تشير ولو اشارة خفيفة الى الديانة. فهذه التدابير وغيرها التي فصلت الكنيسة شيئاً فشيئاً بالفصل عن الحكومة ما كانت سوى مقدمات للوصول الى الفصل التام الرسمي لان العاملين عليها ما ترددوا عن المجاهرة بذلك في فرص متعددة

فرغبة في ابعاد هذه البلية العظيمة لم يدخر الكروسي الرسولي شيئاً من القدرة لانه من جهة كان لا يكف عن قتيه متولي الشؤون الافرنسية ويستغلهم مراراً لتقدير عظمة الشرور التي تتولد طبعاً عن سياستهم الانفصالية. ومن جهة اخرى كان

يرقر تجاه فرنسة الادلة التاطقة بزيد انطافه وتنازله . وكان يحق له ان يترجى بهذه الوسيلة وبفضل روابط عرفان الجميل انه يتمكن من ايقاف هولاء الساسة عند الشفير الذي وصاوا اليه ويسوقهم اخيراً الى العدول عن مقاصدهم . غير ان كل ما ابداه من الرعاية والتنازل والمساخي سوا . كان من جانب سالفنا او من جانبنا ظلي خالياً من الجدوى فان اعتساف اعداء الديانة انتهى بالظفر قوةً واقتداراً بما قد طالما ناقوا اليه ضد حقوقكم بصفة امة كاثوليكية ضد كل ما كان يتناه القلا . . وبناء عليه فقي مثل هذه الساعة الثقيلة على الكنيسة تدعونا واجبات مقامنا الرسولي ان نرفع الصوت ونكشف دخيلة نفنا لكم ايها الاخوة المحترمون ولا كليروسكم وشببكم اتم الذين قد طالما اكتشفناهم بعبية خصوصية وزدنا الان كما هو الواجب محبة لهم وانمطافاً أكثر من كل وقت

ان القول بلزوم فصل الحكومة عن الكنيسة قضية كاذبة وغرور مضر للغاية فانه لا كان مبنياً على هذا البدي وهو ان الحكومة لا ينبغي ان تعترف بدين مخصوص اصبح مهيناً لشداهاة الله عز وجل لان باري الانسان هو ايضاً مؤسس الهيئات البشرية وحافظها في الوجود وعاضداً فيها فن واجباتنا اذا ان لا تكون لنا فقط ديانة افرادية بل ايضاً ديانة عمومية واجتماعية لتكريم

ثم ان هذه القضية هي انكار صريح للنظام الفائق الطبيعة لانها تحصر عمل الحكومة في السمي للنجاح العمومي الذي ما هو الا غاية قريبة للهيئات السياسية في هذه الحياة ولا تلتفت قطعاً الى غاية الانسان الاخيرة التي هي القبطة الابدية بعد انتضاء هذه الحياة لا اعتبارها ايها انها غريبة عنها

الا انه لا كان النظام الحاضر الجاري في كرور الزمان مترقياً على امتلاك هذا الخير السامي المطلق وجب على السلطة المدنية ان لا تحول دون هذا الامتلاك بل ان تسمتنا للوصول اليه

وهذه القضية تؤدي ايضاً الى قلب ما وضعه الله بكل حكمة في العالم من

النظام الذي يستلزم اتساقاً عظيماً بين الهيئتين . ولها تين الهيئتين اي الهيئة
الدينية والهيئة المدنية موضوعات بينهما وان كانت كل واحدة تنفذ سلطتها في
هذه الموضوعات ضمن دائرتها الخاصة . فينتج بالضرورة انه توجد مواد كثيرة
ينبغي لكل واحدة من الاثنتين ان تهتم بها كأنها من صلاحيتها . وعليه فلو زال
الاتساق بين الحكومة والكنيسة فلا بد ان تتكاثر وتشتد من الجانبين اسباب
الخلافا في هذه المواد الشائنة بينهما ويتبلبل تصور الحق ويمتلئ النفوس قلقاً

تقول اخيراً ان هذه القضية تنزل اضراراً عظيمة بالهيئة المدنية ذاتها لانها لا
تستطيع نجاحاً ولا دواماً طويلاً اذا لم تعط المقام اللازم للديانة التي هي القاعدة
الساوية والمعلمة العظيمة في مسائل حقوق الانسان وواجباته

ولهذا ما كف الاحبار الرومانيون كلما اقتضت الاحوال والازمنة عن تفنيد
وتخطئة قول القائلين بفصل الكنيسة عن الحكومة . وخصوصاً -الفنا المجيد لارن
الثالث عشر فانه اعرب في فرض كثيرة بمبارات جزلة عن الملائق التي ينبغي ان
تقوم بين الهيأتين تبعاً للتعليم الكاثوليكي ومن كلامه قوله :

« يجب ان يكون بين الاثنتين اتحاد وثيق يصح ان يشبهه بالاتحاد القائم في
الانسان بين النفس والجسد » وقال ايضاً : « ان الهيئات البشرية ترتكب اتماً عظيماً
اذا سلكت كأن الله غير موجود او رفضت الاهتمام بالديانة بمثابة كونها امراً غريباً
عنها او انه لا يصلح لمنفعتهما . . . اما الكنيسة التي اسمها الله بذاته فان ابعادها عن
الحياة الصلية عند الامم وعن الشرائع وتهذيب الناشئة والهيئة العائلية هو غرور
عظيم موبق » (في الرسالة العامة Immortale Dei بتاريخ ١ ت ٢ سنة ١٨٨٥)

واذا كانت كل حكومة مسيحية اية كانت تأتي عملاً مشروئاً ومدموماً للناية
بانفصالها عن الكنيسة فكم ينبغي ان نأسف لتورط فرنسا في هذا السيل الذي
كان يجب عليها اكثر من كل امة ان لا تسلكه لاسيما وان الكرسي الرسولي
خص فرنسا في كل الازمنة بتفضيل عظيم ممتاز وكان نجاحها ومجدها مرتبطين في

جميع الاحوال بممارسة الآداب المسيحية واحترام الديانة ومن ثم فقد اصاب لاون الثالث عشر لما قال : « ان فرنسة لا يتأتى لها الذهول عن ان المقام الخاص الذي اترلتها فيه العناية الالهية قد رطلها بالكروسي الرسولي بروابط وثيقة جداً وقديمة كثيراً حتى انها لتخطأ كل الخطايا اذا سمت لتقطيعها . فمن هذا الاتحاد ورجت النظمة الحقيقية . والجد الخالص . . . فكديره هو بمثابة تجريد الامة من قسم من قوتها الاديوية ومقامها العالي في العالم » (في خطابه للزوار الافرنسيين بتاريخ ١٣ نيسان سنة ١٨٨٨)

ثم ان الروابط التي شددت هذا الاتحاد كان ينبغي ان تكون معززة ومحترمة طبقاً للالزام المُتَمِّم بحفظه في المعاهدات فان الاتفاق المبرم بين الحبر الاعظم والحكومة الافرنسية قد كان اتفاقاً متبادلاً ملزماً لكل من المتعاقدين كما هي الحال في سائر المعاهدات من جنس التي تعقدها الحكومات مع بعضها . وفيه تعهد الحبر الاعظم من جهة ورئيس الحكومة الافرنسية من جهة اخرى تعهداً صحيحاً شرعياً عنهما وعن مجتئهما بالمحافظة على العقد الذي وقَّعهما ومقتضى ذلك ان اساس الاتفاق المذكور كان كاساس غيره من المعاهدات الدولية اعني حقوق الامم فلا سبيل الى ابطاله بعمل احد الفريقين المتعاقدين دون الفريق الآخر . وقد حافظ الكروسي الرسولي دائماً بعناية الدقة على التعهدات التي امضاها وكان في كل الاوقات يطلب من الحكومة ان تحافظ عليها بامانة كحفاظته لها . وهذه حقيقة لا ينكرها كل من نظر فيها نظراً خالياً من الغرض

والحال ان الحكومة ابطلت اليوم بسلطتها الخاصة العقد الشرعي الذي وقَّعهها وهكذا خالفت اليمين التي حلفتها . ودرغبة في قطع العلاقات مع الكنيسة والتخلص من صداقتها ما ادخرت شيئاً وما ترددت عن ان تسدد الى الكروسي الرسولي الاهانة الناتجة عن نقض العهد كما انها زعرت النظام الاجتماعي والسياسي نفسه لان الامم لا يفيدما شي . في صيانة علاقتها المتبادلة مثل المحافظة غير

المنفصلة على ما للماهدات من الاحترام المقدس
 ثم ان عظمة الاهانة اللاحقة بالكرسي الرسولي من جراء نقض الاتفاق من
 جانب واحد تردد ايضاً - على شكل غريب - لدى التأمل في الوجه الذي اتخذته
 الحكومة لاجراء هذا النقض. فمن المبادئ المسلمة دون مناقشة في حقوق الامم
 والمرعية عند كل الشعوب اجمالاً ان فسح كل معاهدة يجب تبليغه مقدماً بطريقة
 قانونية واضحة صريحة من الفريق الراغب في الفسخ الى الفريق الثاني المتاهد.
 غير انه ليس فقط لم يجر ادنى تبليغ من هذا الجنس الى الكرسي الرسولي بل ايضاً
 لم يعط اقل اشارة بهذا الصدد. فالحكومة الافرنسية اذا ما اجبت عن الاخلال
 - لجهة الكرسي الرسولي - بواجب الرعاية الاعتيادية وفروض اللياقة التي لا تتأخر
 عنها حكومة حتى في علاقتها مع اصغر الممالك. ثم ان متولي ازمة الاحكام مع
 انهم يثابرون امة كاثوليكية. اخشوا من ان ياملوا بالازدراء مقام وسلطة الخبر الروماني
 رئيس الكنيسة الاسمي في حين انه كان يجب عليهم ان يحترموا هذه السلطة اكثر
 من سائر السلطات السياسية لاسيا وان مرماها من جهة ألى خير النفوس الابدي ومن
 جهة اخرى هي منتشرة من غير حد في كل مكان

والآن اذا امعنا النظر في القانون الملان وجدنا سبباً جديداً للشكوى بقوة ازيد
 واعظم اذ ان الحكومة لما فسخت روابط الاتفاق وانفصلت عن الكنيسة كان
 الواجب عليها طبعاً ان تترك للكنيسة استقلالها وتدعها تتمتع بسلام بالحق العام
 في الحرية التي زعمت انها خولتها اياها. ولكنه لم يجر شي من ذلك على الاطلاق
 لان القانون يتضمن تدابير عديدة استثنائية تجمل الكنيسة بتقييداتها الكرومة
 تحت ولاية السلطة المدنية. اما نحن فقد نالنا حزن شديد من اعتداء الحكومة على
 شؤون هي من وظيفة السلطة الكنائسية دون غيرها ولهذا نقم كثيراً لان
 الحكومة لما توافقت عن مواجب الحق والعدالة جعلت كنيسة فرسة في موقف
 حرج ودمع واعتسافي لاقدس حقوقها

حَتَّى ان مقررات القانون الجديد هي مضافة للترتيب الذي يتخذه تأست الكنيسة من يسوع المسيح فان الكتاب المقدس يعطسنا وتسلطيات الآباء. تؤكد لنا ان الكنيسة هي جد المسيح السري الذي يتولى تديره الرعاة والمعلمون (افسس ١١:٤ وما يليه) - فهي اذا حياة من البشر فيها رؤساء لهم سلطة تامة كاملة على التدبير والتعليم والحكم (متى ١٨:٢٨ - ٢٠ :١٦ و ١٨ - ١٩ و ١٨ : ١٧ طيطوس ٢ : ١٥ و ٢ كورنثس ١٠:١٣ و ١٠:١٣ الخ) والنتائج عن ذلك ان هذه الكنيسة هي من ذات جوهرها حياة غير متساوية اي انها حياة تشمل على صنفين من الاشخاص وهم الرعاة والقطيع او متولو المقامات في الدرجات المختلفة الكنائسية وجماعة المسيحيين. وهذان الصنفان متميزان كل التميز عن بعضها وليس الآ للبيعة وحدهم الحق والسلطة الضرورية لتدبير وتوجيه كل الاعضاء الى غاية الحياة. اما الجماعة فليس عليها سوى الاتقياد والجري وراء الرعاة كالتطيع المطيع . - وقد شرح القديس قبريانوس الشهيد هذه الحقيقة شرحاً عجيباً بقوله : « ان ربنا الذي يجب علينا ان نكرم وصاياه ونحفظها لا وضع نظاماً للدرجة الاسقفية وترتيباً لكيان كنيسته قال في الانجيل مخاطباً بطرس : لك اقول انك انت الصفاة . . الخ . وبناء على ذلك فني تقليات الازمان والحوادث ما برحنا نشاهد الحياة الاسقفية والحياة الكنائسية جارتين على هذا الوجه بان كانت الكنيسة مستندة الى الاساقفة وان كل عمل في الكنيسة يتم على يدهم » . ويؤكد القديس قبريانوس ان هذا كله « مبني على شرع الهي » . فخلافاً لهذه المبادئ يمهّد قانون الانفصال بادارة وكالة العبادة العمومية لا الى الحياة الاسقفية القائمة بنوع الهي من المخلص بل الى جمعية من العالمين تؤلفها بمنزلة هيئة وشخصية شرعيتين بحيث يعتبرها في كل ما يتعلق بالعبادة الدينية كأنها هي وحدها صاحبة الحقوق المدنية والمسؤولة تجاهه . وعليه فالى هذه الجمعية يعود استعمال الهياكل والابنية المقدسة . وهي التي ستتملك كل المقتنيات الكنائسية منقولة وغير منقولة . وهي التي تدبر - ولو الى حين - الدور الاسقفية والحوارنة والمدارس الاكليريكية . وهي

التي تتولى أخيراً إدارة الموجودات وتضع قانوناً لبيع الحنات وتقبل الصدقات والإرتاف المخصصة بالمبادة الدينية. وأما الرعاة فقد سكت عنهم هذا القانون سكوناً مطلقاً. وإذا كان يأمر بأن الجمعيات المذهبية يجب أن تؤلف طبقاً لقواعد المذهب المقصود تأمين ممارسته فقد صرح من وجه آخر أن جميع ما يحدث من الاختلافات المتعلقة بمقتنياتها لا يحق النظر فيه إلا لمجلس الشورى وحده. ومن ثم تكون هذه الجمعيات المذهبية تابعة للسلطة المدنية دون أن تكون للسلطة الكنائسية أدنى ولاية عليها. وهذه التدابير كلها هي جارحة جداً للكنيسة ومضادة لحقوقها وترتيبها الإلهي وما من أحد إلا يرى ذلك لأول وهلة. وهذا مع قطع النظر عن أن القانون أتى في هذه المسألة بالقفاظ غير صريحة وخالية من الدقة فهي تحمل التأويل والتخريج على المهورى ولذلك يُخشى أن ينبت عن تأويلها شرور اعظم

وزد على ذلك أن هذا القانون لا شيء اعظم مضادةً منه لحرية الكنيسة - فاذا كان بسبب كيان الجمعيات المذهبية يمنع الرعاة عن مباشرة مل. سلطتهم ومهمتهم على الشعب المسيحي. وإذا كان يجوز للولاية السامية على هذه الجمعيات الى مجلس الشورى ويوجب عليها الخضوع لاوامر كثيرة خارجة عن الحق العام ويجعل تأسيسها صعباً وبقاها اصعب. وإذا كان بعد ان نادى بحرية المذهب قام يضيق على مباشرته بقيود متعددة. وإذا كان يجوز للكنيسة من الحراسة الداخية في الهياكل لقيم الحكومة في مقامها. وإذا كان يضع الموانع دون كرازة الايمان والادب الكاثوليكين ويوجب على الاكليزيكيين نظاماً قاسياً استثنائياً. وإذا كان يصدق هذه القرارات وغيرها من المقررات الشبيهة بها التي يمكن ان يتحكم فيها المهورى على ما يشاء. فاذا يكون قد صنع سوى انه انزل الكنيسة في منزلة من الخضوع مذلة وانتزع بحجة المحافظة على النظام العام من الوطنيين السلمين الذين يؤثرون السواد الاعظم من الشعب الافرنسي حقهم المقدس بمزاولة امور دياتهم ؟ هذا وان الحكومة لم تكن لتجرح الكنيسة فقط بتضييقها على ممارسة العبادة التي حصر فيها بالقفاظ قانون الانفصال

جوهر الديانة بل تجرحها أيضاً باقامة الحواجز دون تأثيرها النافع على الشعب وبعرقلة اعمالها على الرف من الانواع والطرق من حملتها انها لم تكف بان تنتزع من الكنيسة الجمعيات الرهبانية التي هي اعظم عون لها على وظيفتها المقدسة والتعاليم والتربية واعمال الرحمة المسيحية بل حرمتها ايضاً الموارد التي تتألف منها الوسائل البشرية الضرورية لكيانها وتتميم ميثاقها.

وخلا الاضرار والامانات التي سبق تعدادها حتى الآن نرى ان قانون الانفصال ينقض ايضاً حق ملكية الكنيسة ويدوسه دوساً . فانه خلافاً لكل عدل مجرد الكنيسة من جزء مهم من الاملاك التي تخصها بموجب عديدة ومقدسة اذ انه يبطل ويلاشي كل المؤسسات الثورية المكرسة بنوع شرعي للعبادة الالهية او للصلاة من اجل الموتى . واما المعينات التي جاد بها السخاء الكاثوليكي لقيام المدارس المسيحية او لغير ذلك من الاعمال الخيرية المذهبية فقد حولها هذا القانون الى مؤسسات عالية يتمتع على الباحث في اغلبها ان يجد ادنى اثر للديانة . وفي هذه المسألة لا يقتصر القانون على نقض حقوق الكنيسة ولكنه يتجاوز ايضاً الى نقض الإرادة الشرعية الصريحة التي للواهبين والواقفين - وبما يقننا بنوع زائد ان هذا القانون مع ازدرائه بكل الحقوق ياجت باملاك الحكومة او الايالات او القصبات جميع المباني الكنائسية التي سبقت عهد الاتفاقات . واذا كان يسمح للجمعيات المذهبية باستخدامها مجاناً لأجل غير معين فيتميد هذا السماح بقيود كثيرة حتى انه يترك لاولياء الاحكام حرية التصرف بها - ومن ثم فانتنا نخشى كل الخشية على قداسة هذه الهياكل والبيوت المكرمة التي تحمل فيها النظرة الالهية والاماكن العزيزة كثيراً على الشعب الافرنسي بسبب تذكاراتها القدسية لانها في الحقيقة اصبحت ممرضة لخطر التدينس اذا ما تسلت لايدي العالمين

ثم ان القانون لما القى ميزانية المذهب وخفف عن الحكومة التزامها بتدارك النفقات المذهبية نقض تمهداً مبرماً في اتفاق سياسي وجرح العدالة جرحاً بليفاً .

ولا يمكن ابداء ادنى ريب في هذه المسألة لان المعلومات التاريخية عنها تشهد عليه شهادة لا أصرح منها. فاذا كانت الحكومة الفرنسية قد تكفلت في الاتفاق بان تؤمن لاعضاء الاكليروس راتباً يأذن لهم بان يتداركوا على نوع لائق لوازمهم ولوازم العبادة الدينية فانها لم تفعل شيئاً من ذلك على صفة هبة مجانية وانما تعهدت به على صفة تعريض جزئي عن الاملاك التي كانت قد وضعت عليها اليد اثناء الثورة الاولى. ثم ان الحبر الروماني من جهة اخرى لما تعهد في نفس هذا الاتفاق حباً بالسلام باسـه وباسـم خلفائه انه لا يعود الى ازعاج القاضين على هذه الاملاك التي مُرعت من يد الكنيسة ما وعد هذا الوعد الا على شرط ان الحكومة الفرنسية تتعهد الى الدوام بدفع رواتب للاكليروس تكفي لمعاشهم بنوع لائق ولتدارك لوازم العبادة الدينية

فكيف نستطيع اذاً السكوت على هذه المسألة؟ فان القانون الجديد خلا كونه جارحاً لمراثق الكنيسة سيكون اشد الاثام شؤماً على بلادكم. ولا ريب انه سيتعرض بنوع يوثق له اتحاد النفوس وانتلافها. ومن المعلوم انه بدون هذا الاتحاد وبدون هذا الائتلاف لا يمكن لأمة ان تعيش او تنجح. ولهذا السبب كان الائتلاف التام وخصوصاً في موقف اوردية الحاضر أثمر امنية مرغوبة بجماع القلب من كل الذين في فرنسة يحبون بلادهم محبة حقيقية ويهتسون بنجاة وطنهم. اما نحن فاننا على مثال سالفنا الذي اورثنا محبة التفضيلية الخاصة لأمتكم فقد اجتهدنا كل الاجتهاد في توطيد ديانة اجدادكم حتى تظل متممة بامتلاك كل حقوقها بينكم غير اننا في الوقت نفسه لما كنا قد وضعنا على الدوام نصباً اعيننا هذا السلام الاخوي السذي لا رباط له في الحقيقة اوثق من الديانة بذلتنا كل السعي لاجل تثبيتكم جميعاً في الاتحاد. ولذلك لا نستطيع ان نشاهد دون غم شديد العمل الذي اتته الحكومة الفرنسية لانه يوجب سعي الاهواء الهابطة من قبل في مسائل الديانة لتعقد مشؤم ربما ادى الى انقلاب بلادكم من اولها الى آخرها

فبناءً على واجبات مقامنا الرسولي والفرض الثقيل الذي يأمرنا بقوة السلطة

السامية التي خولناها الله تعالى بالمدافعة عن حقوق الكنيسة الراهنة المقدسة ضد كل هجمة وبالمحافظة على سلامتها المطلقة تزدل للأسباب التي سبق تعدادها ونقضي على القانون المقترح عليه في فرنسا بشأن فصل الكنيسة عن الحكومة لأنه مهين اهانة عظيمة لله تعالى بسبب انه ينكره انكاراً رسمياً متخذاً كبداً ان الحكومة لا تعترف بتذهب خاص . تزدله ونقضي عليه لأنه ناقض للحق الطبيعي اي حق الام والامانة السموية الواجبة للمساومات . لأنه مضاد لترتيب الكنيسة الالهي ولحقوقها الجوهرية ولحريتها . لأنه هادم للعدل ودانس حقوق الملكية التي اكتبها الكنيسة بجمع وفيرة . ثم اتنا ايضاً بقوة الاتفاق تزدله ونقضي عليه لأنه بين اهانة عظيمة لمقام هذا الكرسي الرسولي وشخصنا وللهيئة الاتقية والاكليروس وجميع الكاثوليك الافرنسيين . ومن ثم نحتج احتجاجاً سريعاً بكل ما عندنا من القوة ضد اقتراح هذا القانون وضد الاقتراح عليه وضد اذاعته معلنين انه لا يصلح ان يكون حجة لا يهان الحقوق الثابتة الراهنة التي للكنيسة

وقد دعانا الواجب لاسماع هذه الكلمات الثقيلة وتوجيهها ايها الاخوة المحترمون اليكم والى شعب فرنسا والى العالم الكاثوليكي كله تبييناً لما قد جرى . حقاً ان حزننا لعظيم كما تقدم القول عند ما تيمس سلفاً بصرنا مبلغ الشرور التي سيطلق هذا القانون عنانها على شعب له عندنا اعظم اعزاز ومحبة . واننا لتأثر ايضاً تأثراً ما عليه مزيد لدى افكارنا بالمشقات والضيقات والشدائد المختلفة الانواع التي ستنقض عليكم ايضاً ايها الاخوة المحترمون وعلى اكليروسكم بجملة . غير اتنا رغبة في الاحتراز من كل حزن مفرط ومن كل فشل ما بين الهوس الثقيلة علينا ان نتذكر عناية المولى قد كانت في كل وقت معدن رحمة وراقة . علينا ان نتذكر الرجاء الذي تحقق الوفاء مرات وهو ان يسوع المسيح لا يترك ابداً كنيسته ولا يجرمها عنده انخالد . وعليه فنحن ايمد من ان نستشر ادنى خشية على هذه الكنيسة فان قوتها الهية مثل دوامها الذي لا يتزعزع كما قد اوضحت ذلك التجارب ايضاً شافياً في كورور الاعصار . فحقاً

انه ما من احد يجهل النكبات العديدة التي انقضت عليها في كل هذه المدة الطويلة
وكان بعضها اهل من بعض

غير انها استقت من المعن قوة اشد ونما: أغزر ولو حلت محلها جمعية بشرية
خالصة لتقوّضت بالضرورة ولم تقوّ على الثبات. اما شرانح الاضطهاد الموجهة عليها
منسوجة بأيدي الحاقدين فانها تنتهي في كل حال بالنقض عندما يتضح الضرر
الناجم عنها للحكومات - هكذا يشهد التاريخ وهكذا في الازمنة القريبة منا
تشهد فرنة عينها - فمسي ان ضابطي ازمة الأمور حالاً في فرنسة يقتفون
قريباً مثل الذين تقدموهم. عساهم ان لا يتأخروا عن ان يبيدوا للديانة التي هي
منبع تمدن الشعوب ونجاحها ما يحق لها من الحرية والشرف فيفرحون بذلك كل
اصحاب الصلاح في الدنيا . واما دام هذا الاضطهاد الاعسافي يجب على أبناء
الكنيسة ان يلبسوا اسلحة النور (رومية ١٣: ١٢) عاملين بكل مقدرتهم من اجل
انتصار الحقيقة والعدل . لان ذلك فرض واجب عليهم في كل حال بل هو الغرض
المطلوب منهم اليوم أكثر من كل وقت

وبما انكم مطالبون ايها الاخوة المحترمون بان تكونوا في هذا الجهاد القدس
قادة ومعلمين للبقية فليكن ان تظهروا من الهمة واليقظة التي لا تكل ما قد طاملاً
عرف به الاساقفة الافرنسيون في جميع الازمنة وعزوه بادلته كنية توجب وافر الثناء.
عليهم. غير اننا نريد قبل كل شي. ان تسعوا في جميع ما تباشرونه من الاعمال للدفاع
عن الكنيسة الى تأييد الاتحاد التام في القلوب والارادات لان ذلك امر في نهاية
الاهمية - ونحن عازمون كل العزم على ان نوجه اليكم في الزمان الملائم تعليمات عملية
حتى تتخذوها قاعدة لسلككم في مشا كل الساعة الحاضرة. ونحن موقنون سلفاً
بانكم تمثلونها بباية الامانة والدقة - ومع هذا فواصلوا العمل الخلاصي الذي
تصلونه. انمشوا ما استطعتم روح التقوى بين الكاثوليكين. اسعوا في نشر تعليم العقائد
المسيحية. حافظوا على النفوس المسلمة اليكم من التوايات والضلالات التي تلاقيها

في كل جانب وجهة . علموا تطيعكم وحذروه وشجعوه وعزوه . اوفوا له بكل الواجبات التي تفرضها عليكم وظيفتكم الرعائية . ولا ريب ان اكليروسكم يكون لكم في هذه المهمة عرفاً لا يكلل اذ قد توفّر بينه المتأذون بتقواهم وعلمهم وتعلقهم بالكرسي الرسولي . ونحن نعلم انه متأهب دائماً حتى يبذل النفس تحت ادارتكم في ما يعود على الكنيسة بالانتشار وعلى القريب بالخلاص الابدي - ومن الثابت ايضاً ان اعضاء الاكليروس المرقوم يملكون انه يجب عليهم في ثوران هذه الزوبعة ان تخلّج في افئدتهم تلك المواظف التي اختلجت قبلاً في صدور الرسل فيفرحون لانهم حبراً متأهلين للاهانة من اجل اسم يسوع (اعمال ٤: ١٥) ويطالبون من غير وجل بمجئ الكنيسته وحريتها ولكن دون ان يستروا الى احد . ولما كانوا حريصين على حفظ المحبة كما يجب خاصة على خدام يسوع المسيح فهم يقابلون الظلم بالعدل والاعانة بالخلوة والمعاملة اليئة بالاجابان

وفي الختام توجه الخطاب اليكم ايها الكاثوليك الافرنسيون . فتعدّل كلتتا اليكم جيماً ولكن كشادة على انعطافنا الصم وجنا الخالص لبلاذكم وكشط ومزّ في النكبات الهائلة التي ستجوزونها . انكم تعلمون الغاية المقصودة من الشيع الطاغية التي تحمي رؤوسكم تحت نيرها لانها هي التي نادت بها على رؤوس الاشهاد بكل قحة قانلة انها « تريد استئصال الكنيسة » من فونسة . فهي تبني اذا ان تنزع من قلوبكم اصول الايمان الذي أضفى على آباءكم اردية المجد . الذي انجح بلاذكم وعظها بين الامم . الذي يعضدكم في المحنة . الذي يولد اركان السلام والراحة في عيالكم . الذي يفتح لكم الطريق الى السعادة الابدية . فانتم تعلمون بانّه يتعم عليكم الدفاع عن هذا الايمان بكل قواكم ولكن حذار من التروور لان كل نصب وسي لا يأتيسان مجدى اذا هبتم لدفع الغارات دون ان تكونوا متحدين اتحاداً قوياً مكيناً . فاتلموا اذاً وزان الاختلاف ان وجد منه شي . ينكم . امردا كل ما يبني حتى يظل اتحادكم بالفكر والممل ثابتاً وطيداً كما يجب

ان يكون بين رجال مجاهدون لغاية واحدة لاسيا متى كانت هذه الغاية من جنس الغايات التي يتحتم على كل احد ان يضحي لاجل نصرتها شيئاً من آرائه الذاتية - فاذا شتم ان تنقدوا ديانة اجدادكم من المغاظر التي تتصدى لها عاملين بحسب طاقتكم اجابة للواجب المفروض تحتم عليكم ضرورة ان لا تدخروا شيئاً من الاقدام والحية. وفي يقيننا انكم لاتعمدون هذه الحية وبقدر ما تبدون من العيرة على خدام الله تمطفون الله على ابداء مزيد غيرة عليكم

اما الدفاع عن الديانة فاذا شتم ان تباشره على ما يليق بها وتواظبوا عليه غير ذائنين لتحصل منه جدوى ونتيجة فيجب له قبل كل شي. امران اولهما ان تأتمروا بكل دقة باوامر الشريعة المسيحية حتى تكون افعالكم وبقية عيشتكم عاندة بالشرف على الديانة التي تدينون بها. والثاني ان تظلوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بمن هم مكلفون خاصة في هذه الارض بالسهر على الديانة اي مع كهنتكم ولساقفتكم وخاصة مع الكركسي الرسولي الذي هو قطب الايمان الكاثوليكي وكل ما يمكن عمله باسمه. واذا ما تطلعتم للجهاد على الوجه المذكور فسيروا دون خوف للدفاع عن الكنيسة ولكن اهتموا بالقاء افعالكم على الله الذي تدافعون عن سبيله - وحتى تكونوا على ثقة من عون التجنوا اليه دائماً ولا تكلوا - اما نحن فاننا نكون معكم قلباً ونفساً ما دتم مجاهدين في مقاومة الخطر وكل ما تعانونه من اتماب ومشقات واوجاع فاننا نقاسم اياه ومع ابتهالاتنا الحاشمة والحارة لله تعالى مؤسس الكنيسة وحافظها نسأله جل جلاله ان ينظر الى فرقة نظر الرحمة وينتشلها من الامواج المانجة عليها ويعيد اليها قريباً السلام والسكينة بشفاعة الطاهرة من الادماس مريم. وكفأل على هذه الحنات السماوية وشهادة على ما لكم عندنا من الميزة الخاصة بمنحككم من صميم القواد بركتنا الرسولية لكم ايها الاخوة المحترمون ولا كليروسكم وللشعب الافرنسي اجمعه

أعطي في رومية بجانب القديس بطرس في ١١ شباط من سنة ١٩٠٦ وهي الثالثة لغيرتنا

البابا بيوس العاشر

(نقلًا عن البشير)